الأمم المتحدة

S/2009/261



مجلس الأمن

Distr.: General
21 May 2009
Arabic
Original: English

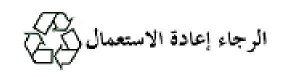
رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٨٦٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، الذي شدد فيه المجلس على الحاجة إلى التحديث المنتظم، حسب الضرورة، لمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك الخاصة بفريق الاتصال العسكري وعنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (البعثة)، وإلى أن تكون متمشية تماما مع أحكام هذا القرار. وطلب مني المجلس في القرار نفسه أن أقدم تقريرا إليه وإلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في غضون ٩٠ يوما من اتخاذ القرار.

وبالنظر إلى أن مجلس الأمن لم يدخل أية تغييرات على أدوار فريق الاتصال العسكري ومهامه، فلم يكن من الضروري تعديل المفهوم العسكري للعمليات. أما مفهوم العمليات الخاص بعنصر الشرطة فقد خضع لاستعراض دقيق من قبل البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام للوفاء بمتطلبات ولاية البعثة، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٨٦٧ (٢٠٠٩).

ويؤيد القرار استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تدريجيا الاضطلاع بمسؤولياتها عن أعمال الشرطة باتباع نهج تدريجي، ويؤكد في الوقت نفسه أنه يتعين على الشرطة الوطنية أن تستوفي المعايير المتفق عليها بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة. ولضمان الاشتراك في المسؤولية عن العملية وفي تنفيذها، أبرم رئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو وممثلي الخاص اتفاقا في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ يشكل إطارا أساسيا لعملية استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بمسؤولياتها وأدوار ومسؤوليات كل من الشرطة الوطنية وشرطة البعثة، وفقا للاتفاق الذي أبرم في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعنوان ”ترتيبات بشأن استعادة الأمن العام في تيمور - ليشتي والحفاظ عليه والمساعدة على إصلاح الشرطة الوطنية التيمورية ووزارة الداخلية وإعادة هيكلتهما وإعادة بنائهما“، إضافة إلى الاتفاق المبرم بين





الأمم المتحدة وتيمور - ليشتي بشأن وضع البعثة، وعطفا على الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٦٧ (٢٠٠٩) والفقرة ٢١ من تقريري عن البعثة المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/72).

وتمشيا مع هذا الاتفاق، يجري إعداد مفهوم منقح للعمليات فيما يتعلق بعنصر الشرطة التابع للبعثة وتوشك عملية وضع صيغته النهائية على الاكتمال. وهو يضع أهدافا استراتيجية واضحة، فضلا عن التوجيهات التنفيذية اللازمة لضمان السلاسة في تنفيذ عملية الاستئناف التدريجي لاضطلاع الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بمسؤولياتها. كما أنه يبين بوضوح التغير التدريجي في أدوار ومسؤوليات الشرطة الوطنية وشرطة البعثة، حيث ستتولى هذه الأخيرة مسؤولية متزايدة عن مراقبة الشرطة الوطنية وتقديم المشورة والدعم التنفيذي إليها.

ولا يلزم حاليا إدخال أية تعديلات على قواعد الاشتباك الخاصة بعنصر الشرطة لأن شرطة البعثة ستواصل الاضطلاع بمسؤوليات كبيرة عن إنفاذ القانون مؤقتا لحين إعادة تشكيل الشرطة الوطنية بالكامل.

وستواصل إدارة عمليات حفظ السلام، بالتشاور الوثيق مع البعثة، الاستعراض المنتظم لمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك للتأكد من أنها تراعي بما فيه الكفاية تطور الوضع والمضي قدما في عملية استئناف الشرطة الوطنية التيمورية الاضطلاع بمسؤولياتها تدريجيا، وذلك لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بأكثر الطرق فعالية. وستطلع الإدارة أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، على آخر المستجدات أول بأول.

(توقيع) **بان** كي - مون